

وثائق معلومات المشروع المجمعّة/صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS)  
مرحلة التقييم المسبق

تقرير رقم: PIDISDSA20833

تاريخ الإعداد/التحديث: 21 مارس/أذار 2017

أولاً. معلومات أساسية

ألف. البيانات الأساسية للمشروع

البلد:	جيبوتي	الرقم التعريفي للمشروع:	P158505
		الرقم التعريفي للمشروع الأم:	
اسم المشروع:	جيبوتي: برنامج الكهرباء المستدامة (P158505)		
المنطقة:	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
التاريخ التقديري للتقييم:	20 مارس/أذار 2017	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين:	5 يونيو/حزيران 2017
(رئيس) قطاع الممارسات:	الطاقة والصناعات الاستخراجية	أداة الإقراض:	تمويل مشروع استثماري
المقترض/المقترضون	وزارة الاقتصاد والمالية		
الجهة المنفذة	مرفق كهرباء جيبوتي		
التمويل (بملايين الدولارات)			
مصدر التمويل			
الجهة المقترضة/المستفيدة	4.85		
المؤسسة الدولية للتنمية	23.30		
الفجوة التمويلية	0.00		
التكلفة الكلية للمشروع	28.15		
فئة التصنيف البيئي	ب- التقييم الجزئي		
القرار			
قرارات أخرى (حسب الحاجة)			
هل هذا مشروع متكرر؟	نعم		
هل هذا مشروع محوّل؟ (لن يتم الإفصاح)	نعم		

## باء. المقدمة والسياق

### السياق العام للبلد

جيبوتي بلد صغير منخفض الدخل يقع بمنطقة القرن الأفريقي ويواجه العديد من التحديات الإنمائية ويحتل مرتبة متدنية بين بلدان العالم الأقل تنمية. ويشغل البلد مساحة 23200 كيلومتر مربع (150 كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب) ويبلغ تعداد سكانه 888 ألف نسمة. وتعود النمو الاقتصادي المشاريع كثيفة رأس المال، والقروض الأجنبية، وعائدات الميناء والقواعد العسكرية الأجنبية، لكنها لم تفلح في خلق ما يكفي من فرص العمل. وتُقدّر نسبة البطالة على المستوى الوطني بنحو 48%، وتتجاوز 70% بين الشباب. ويعيش ثلثا سكان جيبوتي في مناطق مدنية، أكثرهم في العاصمة.

وعلى الرغم من أن جيبوتي تمتعت بمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي خلال العقد المنصرم من الزمن، فمازالت تسجل مستويات مرتفعة من الفقر والبطالة. وتشير البيانات الحكومية التي ترجع إلى عام 2013 إلى أن أكثر من خمس عدد السكان يعيشون في فقر مدقع ولا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء. وتشتد حدة هذا الوضع بوجه خاص في منطقة دخيل الغربية ومنطقة علي صبيح الجنوبية حيث يعيش أكثر من 75% من سكانها في فقر مدقع. وإذا ما أخذت الضروريات غير الغذائية في الاعتبار عند حساب معدلات الفقر، يُقدّر متوسط معدل الفقر المجمع بنحو 40.7% على المستوى الوطني، وبنحو 62.5% بالمناطق الريفية. وتعكس هذه النتائج تواضع ما تحقق من تقدم في الاشتغال الاجتماعي ونقص الإجراءات المخففة من حدة التباينات فيما بين المناطق.

ويعكس ارتفاع معدلات الفقر على الرغم من تسارع النمو الأثر المحبط لشدة انعدام المساواة في استهلاك القطاع العائلي. ففي عام 2013، قدرت دراسة حكومية معامل ارتباط جيني بنحو 0.44، أي بزيادة طفيفة عما كان عليه في عام 2002 وهو 0.40. ويرتفع مستوى انعدام المساواة في جيبوتي أكثر من غيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض (0.414 في المتوسط خلال الفترة من 2005 وحتى 2012). ويتسم البلد بشدة الاختلاف في مستويات المعيشة، حيث تنفق شريحة العشرين في المائة العليا من السكان في المتوسط ثمانية أمثال ما تستهلكه الأسر التي تضمها شريحة الأربعين في المائة الدنيا. وبسبب ندرة البيانات المتاحة عن مستويات فقر الأسر، مازال من المتعذر تتبع دخل من ينتمون لشريحة الأربعين في المائة الدنيا، ومن ثمّ يتعذر فهم مدى ما حققته جيبوتي من تقدم في نشر الرخاء بين الجميع.

واعتمدت حكومة جيبوتي استراتيجية طموحة طويلة الأجل لحفز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف والحد من الفقر. وتمثل أهداف تلك الاستراتيجية في تقليص معدلات البطالة إلى 10%، وتخفيض الفقر المدقع بنسبة الثلث، وتحقيق إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية كالطاقة والمياه للسكان كافة بحلول عام 2035. وكمرحلة أولى، يُتوقع أن يكون التوسع في استثمار القطاعين العام والخاص في تحديث وتدعيم البنية التحتية للطاقة والخدمات من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. وفي مرحلة ثانية، من المقرر أن يؤدي تحديث البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص الدولي والمحلي.

وأعلنت حكومة جيبوتي في أكتوبر/تشرين الأول 2016 عن برنامج يهدف إلى إنشاء إسكان اجتماعي للفقراء. ويمثل هذا البرنامج حجر الزاوية في المبادرة الرئاسية الرامية إلى "القضاء على العشوائيات" في مدينة جيبوتي العاصمة. وضمن هذا البرنامج الرامي إلى إيقاف نمو العشوائيات حول العاصمة، سيتم بناء 20 ألف وحدة سكنية اجتماعية. ويجري حالياً تشييد 400 من هذه الوحدات السكنية. والغرض من ذلك هو تدعيم قدرة العاجزين من سكان المدن على الحصول على مسكن كريم يتمتع بالحد الأدنى من الجودة ومتطلبات السلامة. ويتمثل الهدف من الإنشاءات الجديدة في تلبية الطلب على 2000 مسكن اجتماعي كل عام. وتم اختيار منطقة نصيب (40 هكتارا) الواقعة في جنوب بليلة لتنفيذ هذا البرنامج. ويهدف مشروع برنامج الكهرباء المستدامة إلى إتاحة قدرة كهربائية إضافية لبليلة، بما فيها منطقة نصيب، علاوة على تحقيق إمكانية الحصول على الكهرباء للأسر الأشد فقراً في جنوب البلاد.

### السياق القطاعي والمؤسسي

يشهد قطاع الطاقة في جيبوتي تطوراً سريعاً من بلد منعزل يعتمد على استيراد المنتجات النفطية إلى بلد مترابط لديه موارد طاقة أساسية ميسورة التكلفة سواء أكانت أجنبية (مائية) أم محلية (حرارة الأرض). ويمهد هذا التحول القطاعي السبيل أمام تعزيز قدرة الشرائح السكانية الأشد فقراً على الحصول على الكهرباء. وخلال السنوات القليلة الماضية، تم استثمار 14 مليار دولار في مشاريع ضخمة للبنية التحتية بهدف أن تصبح جيبوتي مركزاً تجارياً إقليمياً. وتُعد إمدادات الطاقة الميسورة أمراً ضرورياً لاستدامة تلك الاستثمارات وتحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي. وعلى الرغم من عدم ثبات الإمدادات،

تستورد جيبوتي في الوقت الراهن، وبسعر ميسور، كهرباء مولدة من الطاقة المائية من إثيوبيا، وهو ما يغطي 70% من احتياجاتها. وبغية التمتع باستقلالية في مجال الطاقة، تفود حكومة جيبوتي جهود تنمية مصادر الطاقة المتجددة المحلية، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وحرارة الأرض، وذلك كي تبلغ أهدافها الطموحة وتحقق التحول نحو طاقة مستدامة في المستقبل. ولضمان أن يكون التحول في قطاع الطاقة شاملاً لكافة الشرائح السكانية، بمن فيهم الأشد فقراً، أصبح للتوسع في شبكة توزيع الكهرباء أولوية وطنية.

ويتركز قطاع الطاقة على "مرفق كهرباء جيبوتي" المملوك للدولة الذي يعمل تحت إشراف وزارة الطاقة والموارد الطبيعية. ولدى المرفق نحو 52 ألف مشترك ولها حق احتكار نقل الكهرباء وتوزيعها. ويقوم المرفق في كل عام بتوصيل ما يتراوح بين 1500 و2000 مشترك جديد بالشبكة. ويتيح لمشركيه إمكانية دفع رسوم التوصيل على أقساط لمدة 12 شهراً من خلال فاتورة استهلاك الكهرباء. وأتاح قانون جديد تم إقراره عام 2015 المشاركة في التوليد أمام منتجي الكهرباء المستقلين. ومن المتوقع أن تصبح محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 50 ميغا واط أول منتج مستقل يورد الطاقة لمرفق كهرباء جيبوتي (وهي المشتري الوحيد).

ويُعد خط الجهد العالي الذي ينقل الكهرباء من إثيوبيا وما يمتلكه مرفق كهرباء جيبوتي من قدرة على التوليد من حرارة الأرض المصدرين الرئيسيين لإمدادات الكهرباء. ويمتلك المرفق الوطني 18 وحدة توليد تعمل بزيوت الوقود الثقيل في بولابوس و6 وحدات تعمل بالديزل في مرابوط. ولا تتجاوز طاقة التوليد الفعلية للمرفق 67 ميغا واط. وهناك شبكتان منفصلتان لتوليد الكهرباء من الألواح الشمسية، في منطقتي علي أده وادابلو، تقوم بتشغيلهما الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية. ويساند البنك الدولي مشروعاً استكشافياً متعدد المانحين للطاقة المتولدة من حرارة الأرض بقيمة 31 مليون دولار يجري تنفيذه حالياً لتنمية القدرات الكبيرة المتوقعة لدى جيبوتي. ويمكن لتنمية هذا المصدر الأساسي قليل التكلفة لتوليد الكهرباء أن يسهم في إزالة العقبة الرئيسية التي تعترض الطريق أمام تنمية أنشطة الأعمال في البلاد. ويوفر خط الربط الكهربائي بين إثيوبيا وجيبوتي، الذي دخل الخدمة في عام 2012، مورداً فعالاً للتكلفة للكهرباء المتولدة من الطاقة المائية طوال السنة. غير أن واردات الكهرباء ليست ثابتة حيث تقلص إثيوبيا إمداداتها بانتظام، ولا سيما في موسم الجفاف (من سبتمبر/أيلول إلى فبراير/شباط). وأثناء موسم الأمطار (من يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب) كثيراً ما يؤدي تعطل شبكة النقل الإثيوبية إلى انقطاع التيار بشكل مفاجئ، مما يتطلب إعادة تشغيل المولدات الحرارية لإمداد البلد بالكهرباء.

ومن المتوقع لإمدادات الكهرباء أن تلبى الطلب على الأجل الطويل. فطبقاً لخطة مرفق كهرباء جيبوتي لزيادة القدرة الإنتاجية، ستكون الكهرباء المتولدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وحرارة الأرض هي الأساس للتوازن بين العرض والطلب خلال العقد المقبل. وستستخدم المولدات التي تعمل بالمشتقات النفطية في مرابوط وبولابوس وجبان كوحدة احتياطية. ويتمثل الهدف في تأمين الإمدادات قبل أن تصبح الكهرباء المتولدة من حرارة الأرض متاحة، وفي تعويض انقطاع الطاقة المائية والشمسية وطاقة الرياح. غير أن المرفق يمكن أن يشهد، على الأجل القصير، انخفاضاً في هامش الاحتياطي. ويخفف من تأثير هذا الخطر الزيادة الأخيرة في الطاقة الإنتاجية من 50 إلى 80 ميغاواط من واردات الكهرباء عبر خط الربط مع إثيوبيا. ويجري حالياً إنشاء خط ربط ثانٍ (بقدرة 140 ميغاواط) للاستفادة من الفائض الإضافي الذي سيكون متاحاً في إثيوبيا خلال السنوات المقبلة، وعلى جانب الطلب، يُقدّر معدل النمو في استهلاك الكهرباء بما يتراوح بين 5% و10%، وذلك نتيجة للتنمية الاقتصادية التي تشهدها جيبوتي.

وسيكون للمشروع المقترح تأثير متواضع نسبياً على الطلب الوطني على الكهرباء عند اكتماله في عام 2024. فبحلول ذلك الوقت يُتوقع أن يبلغ إجمالي طلب المستهلكين الإضافيين الذين أتاح المشروع توصيلهم بالشبكة نحو 69.7 جيجاواط/ساعة في السنة، أي بنسبة 7.4% من الاستهلاك الوطني. ويُتوقع أن يزيد الحمل في فترة الذروة بالبلاد بمقدار 20 ميغاواط، أي بنسبة 6.7% كطلب إضافي متوقع. وتشهد جيبوتي تحولاً نحو طريق النمو المراعي للاعتبارات البيئية، حيث تستهدف الخطة التي وضعها رئيس الجمهورية الوصول بنسبة الطاقة المتجددة إلى 100% بحلول عام 2035. وتتمتع جيبوتي بثراء في مصادر الطاقة المتجددة، لكنها غير مستغلة تقريباً إلى اليوم. فإمكانياتها من طاقة الرياح كبيرة، ولا سيما في جالي معابا وجوبيط وباده، فضلاً عن إمكانيات توليد الطاقة الشمسية بفضل شدة إشعاع الشمس. كما أن البلد يمتلك طاقات كبيرة من حرارة الأرض، وهو ما يمكن أن يوفر للبلد إمدادات ملموسة من الطاقة.

وتتسم شبكات النقل والتوزيع بالمحدودية والتشردم. فشبكة توزيع الكهرباء تقتصر على خطوط الربط بمحطتي الكهرباء (في مرابوط وبولابوس بمدينة جيبوتي العاصمة)، ووصلات الجهد المتوسط إلى عرته وعلبي صبيح، وخط الربط مع إثيوبيا

إلى الجنوب بقدرة 230 كيلوفولت (أنظر الخط الأحمر في الخريطة 1 أدناه). وتتركز شبكة التوزيع بالدرجة الأولى حول محطات الطاقة حيث يعيش السكان: في مدينة جيبوتي العاصمة، وتاجورة، وأوبوك، ودخيل، وعلى صبيح. ومنذ عام 2012، تستورد جيبوتي ما يتراوح بين 65% و 70% من إمداداتها من إثيوبيا، بموجب عقد من النوع القابل للتعتل إذ أن إثيوبيا تبيع فائض إنتاجها لجيبوتي. ويجري حالياً إنشاء خط ثان للربط. كما يجري إعادة التفاوض على العقد الساري من أجل تحويله إلى عقد ثابت فيما يتعلق بقدر ملموس من الإمدادات.

وتحدد رؤية جيبوتي 2035 الاستراتيجية الإنمائية طويلة الأمد للبلاد من أجل تمكين السكان كافة من الحصول على الكهرباء بحلول عام 2035 بغية تحسين أوضاعهم المعيشية وتحديث المناطق الريفية. ففي الوقت الراهن لا يرتبط بشبكة الكهرباء سوى 50% فقط من السكان، أي نحو 70 ألف منزل بالمناطق المدنية. ونجح مشروع إتاحة الكهرباء وتنويع مصادر ها، الذي موله البنك الدولي وتم إقفاله في ديسمبر/كانون الأول 2014، في إضافة 2828 وصلة كهربائية جديدة في بلبله، وهي منطقة عشوائية بالقرب من مدينة جيبوتي. وأقام المشروع البنية التحتية الأساسية بالمنطقة لاستيعاب المزيد من التوسعات في الشبكة مما أتاح توصيل الكهرباء إلى 1700 مشترك إضافي منذ تاريخ إقفال المشروع وحتى سبتمبر/أيلول 2016. وأظهرت هذه النتائج المرضية للغاية ارتفاع طلب السكان المحليين على خدمات الكهرباء الحديثة وقدرتهم على دفع تكلفة التوصيل التي يقوم بتحصيلها مرفق كهرباء جيبوتي. وعلاوة على ذلك فقد كانت لمشروع إتاحة الكهرباء وتنويع مصادر ها منافع جانبية هامة مثل إعادة تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال ما تم تطويره من أنشطة جديدة تدر دخلاً على أصحابها، مثل متاجر البقالة؛ وفتح عدد من مراكز الرعاية الطبية؛ وتحسين سلامة وقدرة النساء والأطفال على التنقل بفضل الإنارة الجديدة للشوارع.

### جيم. الأهداف الإنمائية المقترحة

الهدف الإنمائي (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تعزيز القدرة على الحصول على الكهرباء بالمنطقة المستهدفة من جيبوتي.

النتائج الرئيسية

- (1) من أتيح لهم الحصول على الكهرباء بفضل المشروع حسب عدد التوصيلات المنزلية (العدد)-(الأساس) (2) من أتيح لهم الحصول على الكهرباء بموجب المشروع حسب عدد التوصيلات المجتمعية (العدد)-(الأساس) (3) المستفيدين مباشرة من المشروع (العدد)-(الأساس)

### دال. وصف المشروع

سيزيد المشروع من قدرة الشرائح الأشد فقراً من سكان جيبوتي على الحصول على الكهرباء على مرحلتين متعاقبتين: المرحلة الأولى ستركز على كهربية بلبله، وهي أكبر منطقة عشوائية بمدينة جيبوتي، مع مساندة مبادرة الإسكان الرئاسية للقضاء على البناء العشوائي. المرحلة الثانية ستوسع نطاق شبكة الجهد المتوسط لتشمل جنوب البلاد لإتاحة توصيل نسبة ملموسة من السكان بشبكة الكهرباء الوطنية. ويهدف المشروع إلى توصيل أكثر من 11% من السكان الفقراء بجمهورية جيبوتي بالشبكة الموحدة ووضع برنامج وطني للكهربة المستدامة (البرنامج).

وفيما يلي تفاصيل مكونات المشروع:

المكون 1: توسعة وتكثيف شبكات التوزيع (22.6 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لتوسعة شبكة التوزيع ومليون دولار من مرفق كهرباء جيبوتي لتوصيل الكهرباء إلى 13960 مشتركاً جديداً). وستمول المرحلة الأولى البنية التحتية اللازمة لتوصيل 9 آلاف أسرة في بلبله بشبكة الكهرباء وتركيب 790 عاموداً جديداً لإنارة الشوارع. وتهدف المرحلة الأولى إلى تدعيم وتوسيع شبكة الجهد المنخفض والجهد المتوسط في بلبله من خلال إنشاء محطات فرعية وخطوط كهرباء جديدة لتغطية المناطق التي لا تصلها خدمة الكهرباء. وعلاوة على ذلك سيتم تدعيم نظام إنارة الشوارع باستخدام الأعمدة المستخدمة في مد أسلاك الجهد المنخفض. وأحياء بلبله التي سيتم توصيلها بخطوط الجهد المتوسط وستقام بها شبكة توزيع

للجهد المنخفض هي: دوقلي، ووارابلي 1 و 2 في شمال بلبله (4 آلاف وصلة جديدة) لايبالي، ولايبالي بيس، وسينما منطقة ب ك 12، ونصيب في جنوب بلبله (5 آلاف وصلة). وستركز المرحلة الثانية على كهربة المناطق الواقعة في جنوب جيبوتي باتباع التصميم الفني نفسه. وستتطلب هذه المرحلة استثمارات أضخم في البنية التحتية الأساسية، مثل توسيع شبكة الجهد المتوسط، ولكن مازال من المتوقع أن تتيح توصيل نحو 4960 منزلاً بشبكة الكهرباء وإقامة 435 عمود إنارة. وسيتم تحديد البلدات والقرى التي ستستفيد من المرحلة الثانية في وقت لاحق، عقب الانتهاء من الدراسات الفنية الجارية التي يقوم بها مرفق كهرباء جيبوتي.

وتشمل المرحلة الأولى من المشروع تدعيم شبكة الجهد المنخفض والجهد المتوسط القائمة في بلبله وتوسيع نطاقها من خلال إنشاء محطات فرعية وخطوط كهرباء جديدة لتغطية المناطق التي لا تصلها خدمة الكهرباء. وتشمل المرحلة الثانية توسيع نطاق شبكة الجهد المتوسط من مدينة جيبوتي العاصمة إلى جنوب البلاد، وإقامة محطات فرعية وشبكة جهد منخفض جديدة. وجميع خطوط الكهرباء هي خطوط علوية تم بناؤها حسب المواصفات الفنية القياسية للمرفق.

ويدمج البرنامج عدة إجراءات لتقليل تكلفة توصيل الكهرباء وتيسير سبل الحصول على الكهرباء أمام الشرائح الفقيرة من السكان. وبذلك سيتقاسم مرفق كهرباء جيبوتي تكاليف الوصلات بحيث تتحمل الشركة 40% منها والمستفيد النهائي 60%. وعلاوة على ذلك فقد اتفق المرفق ووزارة المالية على إعفاء كافة المواد المستوردة للمشروع من الضرائب. وسيؤدي هذا الإعفاء إلى خفض تكلفة التوصيل بنحو 20%. وتُعد تكاليف توصيل المرفق في الجزء الأخير من الشبكة متوسطة إذا ما قورنت بالبلدان التي تمثل مستوى مرجعياً.

المكون 2: المساعدة الفنية وتوليد المعارف (0.7 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية و 0.28 مليون دولار من مرفق كهرباء جيبوتي). وستمول هذه المساعدة الفنية وضع مسودة برنامج وطني للكهربة المستدامة وما يتصل بذلك من دراسات فنية، بما في ذلك وضع خطة عمل لمساندة حكومة جيبوتي في جهودها الرامية إلى تحقيق ما يلي: (1) معدل كهربة بنسبة 100% بحلول عام 2035؛ (2) توفير إمدادات من الطاقة المتجددة بنسبة 100%؛ و (3) الحد من النزوح إلى المدن. ومن أجل مساندة هذا البرنامج الوطني للكهربة، سيتم وضع خطة رئيسية لشبكة التوزيع. ويتمثل الهدف من ذلك في إيجاد رؤية شاملة لموقع وموعد توسيع شبكة التوزيع الفعلية، وموقع استخدام تقنيات كهربة أخرى (كالشبكات الصغيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وخطوط الرجوع الأرضي الأحادي السلك) لتوصيل الكهرباء إلى سكان الريف. ومن المقترح تشكيل لجنة توجيه متعددة الوزارات لتشرف على التجارب الرائدة للبرنامج الوطني للكهربة. وستقوم خطة التوزيع الرئيسية على أساس الخطة الوطنية المدنية التي وافقت عليها حكومة جيبوتي في عام 2015، وعلى الخطة الرئيسية للتوزيع لعام 2015 أيضاً. وبالنسبة لكل منطقة، ستساعد الكهرباء حكومة جيبوتي على الحد من النزوح الداخلي إلى المراكز المدنية. وسيتم تقييم المصادر المحلية للطاقة المتجددة (الرياح، والشمس، وحرارة الأرض) بالنسبة لكل مدينة أو قرية من المقرر كهربتها. كما سيتم أيضاً اقتراح خطة تنفيذية تعكس أولويات حكومة جيبوتي. ويمول هذا المكون أيضاً تكلفة تنفيذ المشروع والإشراف عليه.

وعلاوة على ذلك، سيشمل هذا المكون أنشطة إشراك المواطنين بما يتيح للمستفيدين إبداء آرائهم، بمن فيهم النساء والشباب، ومن ثم اتباع نهج تواصل من أسفل إلى أعلى، مثل اللقاءات المجتمعية والتواصل مع المستفيدين بالأماكن النائية. وأثناء الإعداد، التقى فريق مرفق كهرباء جيبوتي والبنك الدولي مع جماعة تمثل المستفيدين. ومن حيث الرصد والمتابعة، فإن المرفق يتفهم أهمية إشراك المواطنين. كما أن خبير الإجراءات الوقائية الاجتماعية الذي ستستعين به وحدة تنفيذ المشروع بنظام العمل غير المتفرغ سيضمن أيضاً المتابعة بشأن إشراك المستفيدين والامتثال لآلية معالجة المظالم. وسيكون هناك مؤشر يقيس إنجازات المشاركة المجتمعية وهي عدد المظالم التي تم تسجيلها ونسبتها وذلك مقارنة بما تمت معالجته فيما يتعلق بتحقيق منافع المشروع. وستظل حلقة تلقي ردود الفعل مفتوحة طوال مرحلة التنفيذ وسيقوم البنك برصد الحوار وما يقدمه المرفق من ردود.

وستقوم الدراسات الفنية التفصيلية للمرحلة الثانية بمراجعة معايير جودة الوصلات للأسر الفقيرة من أجل تحقيق أقصى استفادة من التكاليف، مثل استخدام لوحات المفاتيح الجاهزة وغيرها. وسيتم تقديم التصميم الفني والقائمة الكاملة للتجهيزات المستخدمة في المرحلة الثانية في وقت لاحق نظراً لعدم معرفة الأماكن تحديداً حتى الآن.

ويسهم مرفق كهرباء جيبوتي بمبلغ 4.85 مليون دولار من إجمالي تكاليف المشروع أساساً لتمويل تكاليف التوصيل التي لا

يدفعها العملاء (العدادات والتكبيبات)، والدراسات الفنية، والاستحواذ على قطع الأراضي اللازمة لإقامة محولات توزيع الجهد المتوسط والجهد المنخفض والدراسات الاجتماعية والبيئية. وسيقوم المرفق بتمويل الدراسات الفنية بغية تحقيق المزيد من التوحيد القياسي في عمليات التوصيل وتحديد الوفر في التكاليف على أساس منتظم لتحقيق المزيد من خفض التكلفة. وهذه الدراسات ضرورية أيضاً لتصميم توسعات الشبكة في إطار المكون الأول، مثل وصلات الأسلاك بين شبكة الجهد المنخفض والمنازل، وتركيب المنصهرات، والعدادات، وقاطعات التيار.

اسم المكون:

المكون 1: توسعة وتكثيف شبكات التوزيع

التعليقات (اختيارية)

22.6 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية من أجل توسعة شبكة التوزيع ومليوني دولار من مرفق كهرباء جيبوتي لتوصيل الكهرباء إلى 13960 مشتركاً جديداً.

اسم المكون:

المكون 2: المساعدة الفنية، بناء القدرات، وإدارة البرنامج

التعليقات (اختيارية)

0.7 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية و 0.28 مليون دولار من مرفق كهرباء جيبوتي.

هاء. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (لو كانت معلومة)

يتطلب الأمر إجراء تحليل للإجراءات الوقائية للمكون الأول "توسيع وتدعيم شبكات التوزيع"، وهو ما يشمل تمويل إقامة شبكات فرعية للنقل والتوزيع، ومحولات للجهد المتوسط إلى جهد منخفض وإنارة الشوارع.

وترتبط أهم وأبرز الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع ومخاطره بمرحلة تشييد كل تلك الأجزاء من البنية التحتية؛ والآثار ذات الصلة بمواقع البناء والآثار المتعلقة بالوجود المادي للبنية التحتية أثناء تشغيلها وصيانتها، ولاسيما إفراز مواد خطرة أو غير ذلك من النفايات (كزيوت المحولات المستعملة والمكثفات، إلخ)؛ والآثار المتعلقة بسلامة السكان.

واو. خبراء الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية المشاركون في الفريق

فاتو فال (GSU01)

محمد عدنان بزواية (GEN05)

ثانياً: التنفيذ

ستكون الجهة المقترضة هي وزارة المالية، التي ستوقع على اتفاقية فرعية مع الجهة المنفذة، وهي مرفق كهرباء جيبوتي. وستكون الجهة المنفذة هي المرفق الذي برهن على قدراته الفنية بنجاحه في تنفيذ مشروع كهربة بلبله في إطار مشروع إتاحة الكهرباء وتنويع مصادرها، الذي تم إقفاله في ديسمبر/كانون الأول 2014، وأتاح الكهرباء لأكثر من 26 ألف شخص. وكانت الجهة المنفذة لمشروع إتاحة الكهرباء وتنويع مصادرها من الناحية الرسمية هي مكتب رئيس الوزراء، لكن التنفيذ الفعلي للمشروع قام به موظفو مرفق كهرباء جيبوتي الذين تعلموا من التجربة وسيشكلون الفريق الرئيسي للمشروع المقترح. كما أن المرفق يقوم حالياً بتنفيذ مشروع استكشاف طاقة حرارة الأرض متعدد المانحين (P127143). ويعمل المرفق تحت الإشراف الفني لوزارة الطاقة والموارد الطبيعية والإشراف المالي لوزارة المالية.

وأثناء إعداد المشروع، تم إيلاء القدرات الفنية والتنفيذية لمرفق كهرباء جيبوتي اهتماماً خاصاً. وسيقوم على قيادة وحدة تنفيذ المشروع بالمرفق مدير للمشروع ونائب للمدير ممن اكتسبوا تدريباً عملياً متعمقاً أثناء مشاركتهم كموظفين رئيسيين في المشروع السابق لإتاحة الكهرباء وتنويع مصادرها. وسيتم التخفيف من حدة المخاطر التعاقدية والمالية للمؤسسة التي تم تقديرها أثناء الإعداد من خلال تدعيم وحدة تنفيذ المشروع بإخصائيين من ذوي الخبرة في المشتريات والإدارة المالية. ولذا فقد تم تزويد وحدة إدارة المشروع بأربعة من موظفي المشروع الموازي لتوليد الكهرباء من حرارة الأرض ممن شاركوا في تحمل المسؤوليات الآتية بكلا المشروعين: المشتريات، والإدارة المالية، والإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية. ومن المتوقع أن تؤدي أوجه التلاقي بين المشروعين إلى تعزيز إدارة المشروع والقدرات الفنية لجيبوتي.

كما تم أيضاً إيلاء اهتمام خاص لإجراءات مكافحة الفساد التي انتهجها مرفق كهرباء جيبوتي في تنظيمه الداخلي وفي تعامله مع الاستشاريين وغيرهم من الموردين. ولوحظ أن كافة التعاقدات المبرمة بين المرفق ومورديه تتضمن بنوداً خاصة بمكافحة الفساد يتعين على المتعاقدين التوقيع عليها. وتنسق إجراءات المرفق مع إرشادات البنك الدولي المتعلقة بمكافحة الفساد التي تنطبق على المشروع.

### ثالثاً: السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

شرح الدواعي (اختياري)	هل يتوجب تفعيلها؟	سياسات الإجراءات الوقائية
<p>المرحلة الأولى : تم إجراء تقييم للآثار الاقتصادية والاجتماعية أخذ في اعتباره جميع المجالات وجميع مرافق البنية التحتية المعنية بمشروع منطقة بليلة.</p> <p>المرحلة الثانية: تم وضع إطار للإدارة البيئية والاجتماعية شمل تحديد قائمة سلبية بالمشكلات التي قد تنجم عن تمويل المشاريع الفرعية التي يمكن: (1) أن تكون لها مخاطر بيئية أو اجتماعية مرتفعة (المشاريع الفرعية من الفئة أ)، (2) أن تؤثر على أي موانئ طبيعية أو محميات، (3) أن تتسبب في حدوث أي تدهور أو إزالة للغابات أو تمر عبر غابات محمية، (4) أن يكون لها أي تأثير على الآثار أو التراث الثقافي للمجتمع المحلي، (5) أن تشتمل على استخدام مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور. وسيتم إجراء تقييم للآثار البيئية والاجتماعية الخاصة بكل موقع، ومراجعتها، واعتماده من قبل السلطة البيئية والبنك الدولي والإفصاح عنه داخل البلد وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك قبل البدء في أي أشغال مدنية.</p> <p>وخلص كل من التقييم البيئي، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة الأولى وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمرحلة الثانية إلى أن المشروع ينطوي على آثار سلبية بسيطة تسهل إدارتها مع تأثير مكاني محدود، وأوصت تلك التقييمات بما يلي: (1) وضع إطار للإدارة البيئية والاجتماعية يشتمل على إجراءات للتخفيف من حدة المخاطر البيئية، (2) وضع خطة لبناء القدرات بمرفق كهرباء جيبوتي، وبعض الهيئات ولجان الأحياء المشاركة في المشروع، (3) وضع ترتيبات مؤسسية للإدارة ومتابعة القضايا البيئية، و (4) وضع آلية لمعالجة المظالم. وفي إطار تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية، تم التشاور مع الأهالي المتضررين من المشروع وأخذت مطالبهم في الاعتبار. وتم الإفصاح عن هذا التقييم على الموقع الإلكتروني لمرفق كهرباء جيبوتي وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك بتاريخ 8 ديسمبر/كانون الأول 2016. وبالنسبة للمرحلة</p>	نعم	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)

<p>الثانية، تم اعتماد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بعد تنظيم عملية تشاور عامة يوم 22 فبراير/شباط 2017 بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الوطنية الرئيسية الضالعة في التنفيذ وتم رفعه على الموقع الإلكتروني للمرفق وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك في 15 مارس/آذار 2017.</p>	
<p>لن يكون للمشروع تأثير على الموائل الطبيعية إذ أن أنشطته ستكون في مناطق مدنية.</p>	<p>لا (OP/BP 4.04) الموائل الطبيعية</p>
<p>لن يكون للمشروع تأثير على الغابات إذ أن أنشطته ستكون في مناطق مدنية.</p>	<p>لا (OP/BP 4.36) الغابات</p>
<p>لن ينطوي المشروع على استخدام مبيدات حشرية أو غير ذلك من المواد ذات الصلة.</p>	<p>لا (OP 4.09) مكافحة الآفات</p>
<p>لن تشكل العملية المقترحة مخاطر تعرض التراث الثقافي القائم للمجتمع المحلي لأي ضرر.</p>	<p>لا (OP/BP 4.11) الموارد الحضارية المادية</p>
<p>لا توجد شعوب أصلية معروفة في جيبوتي حسب تعريف منشور سياسة العمليات OP 4.10.</p>	<p>لا (OP/BP 4.10) الشعوب الأصلية</p>
<p>يقتضي المشروع تفعيل منشور سياسة العمليات 4.12 بشأن إعادة التوطين القسرية إذ أن تنفيذ الأنشطة الممولة سيتطلب نقلاً اقتصادياً مؤقتاً (وبعض الانتقال المادي الدائم) لبعض الأهالي، معظمهم ممن يحتلون أراضي الدولة ويعوقون حقوق الطريق.</p> <p>المرحلة الأولى : بالنظر إلى أن أماكن تنفيذ المشروع معروفة وأنه قد تم بالفعل تحديد الآثار والأشخاص المتضررين من المشروع، فقد أعد مرفق كهرباء جيبوتي خطة عمل مختصرة لإعادة التوطين (بتاريخ 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2016) وقام المرفق بالإفصاح عنها داخل البلد على موقعه الإلكتروني وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك الدولي بتاريخ 8 ديسمبر/كانون الأول 2016.</p> <p>ويعتبر المرفق الآثار السلبية منخفضة إلى متوسطة. فمن المتوقع أن يتضرر 64 شخصاً كنتيجة في الأساس لإزالة أصول خفيفة ثابتة أو متنقلة (ملاجئ، طاولات بيع، إلخ) سواء كانت مصنوعة من المعدن أم من الخشب. ويبلغ إجمالي حجم الموازنة التقديرية لخطة العمل المختصرة لإعادة التوطين نحو 40 ألف دولار من بينها نحو 30 ألف دولار لتعويض من سيعاد توطينهم.</p> <p>المرحلة الثانية: وضع مرفق كهرباء جيبوتي إطاراً لسياسات إعادة التوطين نظراً لأن طبيعة الآثار بالمواقع الإضافية للمشروع (بما فيها ما قد يقع على الأقاليم) لن تُعرف بالضبط من خلال التقييم المسبق. وسوف يوضح</p>	<p>نعم (OP/BP 4.12) إعادة التوطين القسرية</p>



<p>هذا الإطار مبادئ وإجراءات إعادة التوطين، والترتيبات المؤسسية وترتيبات التمويل، وآليات معالجة المظالم، والعدد التقديري للأهالي المتضررين، ومراجعة الإطار القانوني بحيث يتلاءم مع قوانين الاقتراض وشروط سياسات البنك الدولي؛ وأساليب تقدير قيمة الممتلكات التي سيتم تطبيقها على المشاريع الفرعية التي سيتم تمويلها أثناء تنفيذ المشروع. وسيتم إعداد خطط العمل الخاصة بإعادة التوطين فور معرفة الآثار التفصيلية وفقاً لاشتراطات البنك وقبل البدء في البناء.</p> <p>وتم إعداد إطار سياسات إعادة التوطين (وخطط العمل الخاصة بإعادة التوطين المترتبة عليه) بالتشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة باللغة الفرنسية وسيتم الإفصاح عنه محلياً (قبل التقييم المسبق و/أو بدء البناء في حالة خطط العمل الخاصة بإعادة التوطين) بشكل وأسلوب يسهل على أصحاب المصلحة الرئيسية وغيرهم الاطلاع عليه. وتم الإفصاح عن إطار سياسات إعادة التوطين داخلياً وعلى الموقع الإلكتروني لدار معلومات البنك الدولي في 15 مارس/أذار 2017.</p>		
<p>لا يشتمل المشروع تشييد أي سدود أو الاعتماد عليها.</p>	لا	سلامة السدود (OP/BP 4.37)
<p>لا يؤثر المشروع في أي مجاري مائية دولية.</p>	لا	المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
<p>لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها.</p>	لا	المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (OP/BP 7.60)

#### رابعاً: مسائل السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

##### الف. موجز لمسائل السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

<p><b>1. توضيح أي مسائل أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم تحديد وتوضيح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:</b></p>
<p>فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، يعتبر مرفق كهرباء جيبوتي أن الآثار السلبية للمرحلة الأولى منخفضة أو متوسطة. فمن المتوقع أن يتضرر 64 شخصاً كنتيجة في الأساس لإزالة أصول خفيفة ثابتة أو متنقلة (ملاجئ، طاولات بيع، إلخ) سواء كانت مصنوعة من المعدن أو الخشب أو كليهما.</p>
<p>المرحلة الثانية: يُفترض أن تكون المشكلات الاجتماعية المحتملة مماثلة للمرحلة الأولى لكن ذلك سيتأكد فور قيام الجهة المتعاملة بتحديد مواقع المشروع.</p>
<p>أما من حيث المشكلات البيئية، فإن للمشروع أثراً إيجابياً سيؤدي إلى تعزيز سبل الرزق للفقراء بتحسينه لخدمات التوزيع وتوسيع نطاق تلك الخدمات لتشمل المجتمعات المحلية المحرومة. وتتعلق أبرز الآثار البيئية السلبية بما يلي: (1) خطر التعرض للصدع الكهربائي بفعل خطوط الجهد المنخفض والمتوسط ومحطات التحويل؛ (2) تلوث الموقع بالنفايات الصلبة والسائلة من جراء الأعمال؛ (3) خطر وقوع حوادث أثناء العمل على إقامة شبكات الجهد المتوسط والمنخفض؛ (4) خطر وقوع حوادث أثناء تركيب الوصلات للمشاركين. وسيتم مراعاة الجوانب الخاصة بالسلامة المرتبطة بإنشاء وتشغيل شبكة التوزيع مع التركيز بوجه خاص على التوصيلات المنزلية. ولن يحدث إزالة للنباتات الطبيعية أو المزروعات.</p>
<p><b>2. توضيح أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة</b></p>

<b>المشروع:</b>	
الآثار طويلة الأمد للمشروع ستكون إيجابية مع إتاحة القدرة على الحصول على الكهرباء.	
<b>3. توضيح أي بدائل للمشروع (إن وُجدت) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.</b>	
<b>4. توضيح التدابير التي قامت بها الجهة المقترضة لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. وعرض تقييم لقدرات الجهة المقترضة لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.</b>	
<p>بالنسبة للمرحلة الأولى، قامت الجهة المقترضة بإعداد خطة عمل شاملة (خطة للإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل مختصرة لإعادة التوطين) من أجل تخفيف حدة الآثار المنخفضة والمتوسطة. وبالنسبة للمرحلة الثانية، قامت الجهة المقترضة بإعداد خطة للإدارة البيئية والاجتماعية تشمل القيام بعملية فحص من خلال صحيفة حقائق للتشخيص البيئي والاجتماعي، وهي الصحيفة التي ستحدد مدى شدة الآثار السلبية لأنشطة المشروع على البشر وعلى البيئة الحيوية-الطبيعية والأدوات اللازمة للإجراءات الوقائية (تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية/خطة العمل المختصرة لإعادة التوطين). وسيتم إدراج الإجراءات التخفيفية التي تحددها أداة الإجراءات الوقائية ضمن وثائق الشروط والمواصفات التي سيتم إعدادها لعرضها على المشغلين ورواد الأعمال.</p> <p>وفيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، قام البلد المتعامل بإعداد خطة عمل مختصرة لإعادة التوطين من أجل المرحلة الأولى وإطار لسياسات إعادة التوطين من أجل المرحلة الثانية.</p> <p>وتتملك الجهة المقترضة قدرات متوسطة إذا أنها واجهت حالات مماثلة من التشريد الاقتصادي المؤقت في سياق مشروع إتاحة الكهرباء وتوزيع مصادرها حينما لم يكن منشور سياسة العمليات رقم 4.12 مفعلاً، وتعاملت معها بشكل جيد للغاية.</p> <p>وتعتزم الجهة المقترضة الاستعانة باثنين من الاستشاريين الدائمين (استشاري بيئي وآخر اجتماعي) من أجل إدارة ومتابعة القضايا البيئية والاجتماعية.</p>	
<b>5. تحديد الأطراف الأساسية المعنية مباشرة، ثم توضيح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.</b>	
تم إجراء سلسلة من الزيارات الميدانية والمشاورات من جانب مرفق كهرباء جيبوتي مع الأشخاص المحتمل تضررهم وغيرهم من الأطراف المعنية ذات الصلة.	

**باء. متطلبات الإفصاح (تنبيه هام: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)**

<b>التقييم البيئي/المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية/وغيرها</b>	
1 مارس/آذار 2017	تاريخ تلقي البنك الوثيقة
15 مارس/آذار 2017	تاريخ تقديم الوثيقة إلى دار المعلومات التابعة للبنك (InfoShop)
	بالنسبة للمشاريع من الفئة أ، تاريخ توزيع الموجز الوافي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
الإفصاح "داخل البلد المعني"	
14 مارس/آذار 2017	جيبوتي
علقات:	
<b>خطة العمل/إطار/عملية وضع السياسات بشأن إعادة التوطين</b>	
01 مارس/آذار 2017	تاريخ تلقي البنك الوثيقة

15 مارس/آذار 2017	تاريخ تقديم الوثيقة إلى دار المعلومات التابعة للبنك (InfoShop)
الإفصاح "داخل البلد المعني"	
14 مارس/آذار 2017	حبيوتي
ملاحظات:	
إذا أدى هذا المشروع إلى تطبيق سياسات عمليات البنك الخاصة بمكافحة الآفات و/أو الموارد الحضارية المادية، تتم معالجة المسائل ذات الصلة والإفصاح عنها في إطار التقييم البيئي/ المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية.	
في حال عدم توقع الإفصاح داخل البلد عن أي من الوثائق الواردة أعلاه، يرجى شرح أسباب ذلك:	

جيم. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاءه عندما ينتهي اجتماع اتخاذ القرار بشأن المشروع من وضع صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة) (تنبيه هام: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

<b>منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP/GP 4.01) - التقييم البيئي</b>						
هل يتطلب المشروع وضع تقرير قائم بذاته للتقييم البيئي (بما في ذلك خطة إدارة شؤون البيئة)؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]
إذا كانت الإجابة بنعم، فهل قامت الوحدة الإقليمية أو مدير الممارسة بمراجعة وإقرار تقرير التقييم البيئي؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]
هل تم إدراج التكلفة وحدود المساءلة عن خطة إدارة شؤون البيئة ضمن الائتمان/القرض؟	نعم	[ ]	لا	[X]	غير متاح	[ ]
<b>منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12) - إعادة التوطين القسرية</b>						
هل تم إعداد خطة لإعادة التوطين/خطة مختصرة/إطار سياسات/إطار عمل (حسب الحالة)؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]
إذا كانت الإجابة بنعم، فهل قامت الوحدة الإقليمية المسؤولة عن الإجراءات الوقائية أو مدير الممارسة بمراجعة الخطة؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]
هل يُتوقع حدوث تشريد أو تهجير؟	نعم	[X]	لا	[ ]	يحدّد لاحقا	[ ]
اذكر العدد التقديري للمتضررين						
هل يُتوقع حدوث تشريد اقتصادي؟ (فقدان للممتلكات أو القدرة على الوصول إليها مما يؤدي إلى فقدان مصدر الدخل أو غيره من سبل كسب الرزق) اذكر العدد التقديري للمتضررين	نعم	[X]	لا	[ ]	يحدّد لاحقا	[ ]
<b>سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات</b>						
هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى دار المعلومات التابعة للبنك؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]
هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للمواطنين في مكان عام بشكل واضح ولغة مفهومة ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]

جميع سياسات الإجراءات الوقائية						
هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]
هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]
هل يشمل نظام الرصد والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]
هل تم الاتفاق مع الجهة المقترضة على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتضح ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟	نعم	[X]	لا	[ ]	غير متاح	[ ]

#### خامساً. مسؤولو الاتصال

##### البنك الدولي

للاتصال: روجيه كوما كونيل  
المنصب: خبير أول الطاقة

للاتصال: فريدريك فيردول  
المنصب: كبير مهندسي الكهرباء

#### الجهة المقترضة/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: وزارة الاقتصاد والمالية  
مسؤول الاتصال: علي محمد علي  
المنصب: مدير التمويل الخارجي  
عنوان البريد الإلكتروني: aligadileh@yahoo.fr

#### الهيئات المنفذة

الاسم: مرفق كهرباء جيبوتي  
للاتصال: جامع عجرة  
المنصب: المدير  
عنوان البريد الإلكتروني: djama-agza@edd-dj.com

سادساً. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

The World Bank  
1818 H Street, NW  
Washington, D.C. 20433  
هاتف: (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>

سابعاً. الموافقات

رئيس/رئيسا فريق العمل:		الاسم: روجيه كوما كونيل، فريدريك فيردول
اعتمدها:		
التاريخ: 21 مارس/آذار 2017	الاسم: إريك ماجنوس فيرنشتورم ( PMGR )	مدير قطاع الممارسات العالمية:
التاريخ: 22 مارس/آذار 2017	الاسم: أسعد علم	المدير الإقليمي: